المعوقات التمويلية وأثرها علي استمرارية المشروعات الصغرى والمتوسطة

دراسة ميدانية بالتطبيق على القروض الممنوحة من مصرف التنمية لأصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا خلال الفترة (2004/2012)

د. حاتم عبدالرزاق النعاس*
أ. امحمد عمار المبـــروك**

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات حصول المشروعات الصغرى والمتوسطة على التمويل الكافي، ومن ثم تحديد الفجوة بين الدور المطلوب للتسهيلات الائتمانية والدور الموجود بالفعل وتأثير ذلك على استمرار عمل المشروعات ، والتعرف على العلاقة بين المعوقات التمويلية واستمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة، ومحاولة التخفيف من هذه المعوقات لزيادة معدل مساهمة التمويل المصرفي في استمرار عمل المشروعات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لأثر التمويل المصرفي على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الاقتصادية الآتية: (عمر المشروع، الشكل القانوني للمشروع، عدد العاملين في المشروع). ولقد تم إثبات الفرضية الصفرية بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة للتمويل المصرفي على استمرار عمل

* جامعة الزيتونة، hatem.alnaas@yahoo.com.
** جامعة الزيتونة.

المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (نوع المشروع، طريقة حيازة المشروع).

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغرى بمثابة أصل المشروعات على اعتبار أنها بدأت منذ زمن، وهى بداية أي مشروع كبير ومكملة له، وازدادت أهمية هذه المشروعات في الدور الذي تلعبه في دعم المشروعات الكبيرة والمساهمة معها في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول من ضعف الإمكانيات المادية وعدم التوازن الإقليمي بالإضافة إلى مشكلة البطالة.

وتمثل المشروعات الصغرى والمتوسطة أهم أدوات التنمية المستدامة والتي يهتم بها المسئولون عند التخطيط بكل مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتلعب المشروعات الصغرى دوراً ملحوظاً في الاقتصاد الليبي، حيث أنها تلبى العديد من احتياجات المجتمع من سلع وخدمات مما يعنى مساهمتها الفعالة في الناتج المحلى، بالإضافة إلى ذلك فإنها تفيد المجتمع بخلق فرص عمل للمواطنين، والذي ينعكس إيجابياً على تقليل البطالة، وفى تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع، إضافة إلى أنها ضرورة اجتماعية خاصة في الدول النامية مثل "ليبيا" حيث أن أعداداً كبيرة من الأفراد والعائلات في المدن تملك هذه المشروعات سواء كانت ذات طبيعة خدمية مثل "شركات تأجير السيارات والسياحة وخدمات الصيانة والأمن والسلامة وغيرها وذات الطابع الإنتاجي مثل "مشروعات صناعة السجاد، والأثاث، الديكور، ومنتجات الألبان والحلويات وغيرها".

وبالرغم من الجهود المبذولة لدعم هذه المشروعات، والأموال الطائلة التي وظفت لإقراض الشباب لإقامة مشروعات إنتاجية وخدمية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجه العديد من المعوقات التي تؤدي إلى تأخير أو

إخفاق إنشاء المشروعات الصغرى أو خروجها من السوق، ويعتبر هذا البحث محاولة لبحث المعوقات التمويلية وتقييمها من وجهة نظر أصحاب المستثمرين، أصحاب المشروعات الصغرى المستفيدين من قروض مصرف التنمية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض حجم المبالغ المقرضة لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

ومما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي أهم المعوقات التمويلية التي تواجه أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي تعتبر عائقاً أمام نجاح واستمرار عمل هذه المشروعات؟

أهمية الدراســـــة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

– معرفة تأثير المعوقات التمويلية على اســتمرار عمــل المــشروعات الــصغرى والمتوسطة.

– الاستفادة من نتائج الدراسة خاصة في ظل التوجه العام الحالي نحو بناء الاقتــصاد المعتمد على التنمية الشاملة من خلال تعزيز دور المشروعات الصغرى والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم معوقات حصول المشروعات الصغرى والمتوسطة على التمويل الكافي.

2. التعرف على العلاقة بين المعوقات التمويلية واستمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتقديم مقترحات من شأنها التخفيف من هذه المعوقات بهدف زيادة معدل مساهمة التمويل المصرفي من أجل دعم استمرار عمل هذه المشروعات.
3. التوصل إلى أهم التوصيات والاقتراحات لدى المسئولين والقيادات الإدارية في مصرف التنمية، لدعم التسهيلات الائتمانية التي لها أثر مباشر في استمرار عمل المشروعات.

الدراسات السابقة:

1) دراسة (ثابت إدريس، 2011) بعنوان: "تحليل أسباب فشل مشروعات الأعمال الصغرى–هل تتوافر المهارات الإدارية والتسويقية لدى أصحاب ومديري هذه المشروعات؟"، واهتم البحث بدراسة وتحليل أسباب فشل مشروعات الأعمال الصغرى في مصر وخاصة ما يتعلق منها بالمهارات الإدارية والتسويقية لدى أصحاب ومديري هذه المشروعات، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك أسباب متنوعة لفشل مشروعات الأعمال الصغرى في مصر تتعلق بالتمويل، والضرائب، والتأمينات الاجتماعية، والإدارة والتسويق، واتجاهات السوق والأسعار، والجوانب الفنية، والأجهزة الرقابية الحكومية، كما تبين أن بعض هذه الأسباب يتصف بالعمومية بالنسبة لجميع أنواع هذه المشروعات بينما هناك أسباب أخرى مرتبطة بطبيعة النشاط، وكشفت النتائج؛ أنه بالرغم من توافر بعض المهارات الإدارية والتسويقية المطلوبة لدى أصحاب ومديري هذه المشروعات على اختلاف طبيعة نشاطها، إلا أنهم يفتقرون لبعض المهارات الإدارية والتسويقية الأخرى الخاصة بنجاح مشروعاتهم مثل إعداد الخطط، وتطبيق اللامركزية في الإدارة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الاتصالات التسويقية ودعم القرارات، وتطبيق النظم الحديثة لإدارة الجودة، ودراسة

وتحليل السوق، ودخول الأسواق الجديدة، والمنافسة من خلال تطوير المنتجات، وثبت أن المهارات الإدارية والتسويقية تتفاوت بحسب طبيعة نشاط المشروع.

2) دراسة (TulusTahi, 2011) بعنوان:" Development of small and medium enterprises in a developing country: The Indonesian case"وتهدف الدراسة إلى معالجة التساؤلات التالية: ما هي العوائق الرئيسية التي تواجهها المشروعات الصغيرة في اندونيسيا؟ ما هو تأثير الريادة النسائية للأعمال والمشروعات التجارية على تطورها؟ وخلصت الدراسة إلى أن العوائق الجوهرية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضم نقص التمويل والصعوبات التسويقية، وأن تمثيل المرأة في ريادة المشروعات والأعمال التجارية لازال منخفضاً نسبيا و يمكن نسب ذلك إلى مستوى التعليم المنخفض والقيود الثقافية، وأن العوائق الجوهرية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في التحديات المالية والتسويقية؛ أما بالنسبة للتحديات المالية فهي بسبب تقييد الوصول إلى المصادر الرسمية للائتمان.

3) دراسة (Mabhungu, & others, 2011) بعنوان: "Factors influencing micro and small enterprises' access to finance since the adoption of multi-currency system in Zimbabwe"، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة التي تؤثر في وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وتبين أن كل العوامل التي تم اختبارها كان لها تأثير إلى حد ما على قدرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة على الحصول على القروض، وأن المشروعات الرسمية كانت أكبر قدرة على الوصول إلى القروض مقارنة بغيرها من المشروعات الغير رسمية، وأن البنوك تركز أكثر على قيمة الضمانات المتوافرة ثم الدخل المتدفق من المشروع، أما قطاع الأعمال الذي يعمل فيه المشروع فقد كان أيضا أحد العوامل الهامة في

الوصول إلى القروض، في حين أن الممولين عادة يقومون بتقييم قدرة المنشأة على سداد القرض بناءً على تدفقاتها النقدية المستقبلية، ومستويات هذه التدفقات التي تتنوع من صناعة لأخرى. وأن معظم الممولين لم يأخذوا في اعتبارهم الأداء المالي للمشروع عند حدوث التضخم الجامع للعملة، ومعظم الشركات التي عانت من الخسائر يبدوا أنها عانت منها خلال نفس الفترة. أما حجم المنشأة والذي يتم قياسه بحسب عدد العمال فقد كان العامل الأقل تأثيراً.

4) دراسة (Dirk , Hanna, 2011) بعنوان: "R&D investment and financing constraints of small and medium-sized firms"، تقوم الدراسة باختبار العوائق المالية التي تواجه الاستثمار في البحث والتطوير واختلافها عن الاستثمارات الرأسمالية، وتوصلت الدراسة إلى أن تمويل أنشطة البحث والتطوير من الخارج ربما تكون باهظة التكاليف بسبب عدم التأكد من النتائج، وعدم ملاءمة العوائد المتوقعة، وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار في البحث والتطوير يختلف عن الاستثمار الرأسمالي فيما يتعلق بعوائق التمويل، واعتبرت أن استثمار المنشآت الصغرى في البحث والتطوير يأتي كنتيجة للحصول على الأرصدة الخارجية، في حين أن استثمار المنشآت الكبرى في البحث و التطوير لا يتسم بنفس هذا القدر من الحساسية، واعتبرت الدراسة أن العوائق المالية تعد أكثر تأثيراً على المنشآت الصغرى فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير، إضافة إلى أن مستوى التقييد ينخفض بحسب حجم المنشأة، وكلما كان حجم المنشأة كبيراً، كلما كانت مشروعات الاستثمار في البحث والتطوير أكثر قبولا.

5) دراسة (Odebiyi&Olaye, 2012) بعنوان: "Small and Medium Scale Aquaculture Enterprises (SMES) Development in Ogun State, Nigeria: The Role of Microfinance Banks"، هدفت الدراسة إلى معرفة

تأثير التمويل المصرفي على إيرادات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد بينت الدراسة وجود تأثير إيجابي للقرض المقدم من بنك التمويل الأصغر على تطوير هذه المشروعات المتوسطة والصغيرة، وذلك لأن هذا القرض يعمل على زيادة إيرادات المزارعين، وخفض الهجرة ما بين الريف والمدينة وزيادة الناتج الإجمالي وتوليد فرص العمل، وأشارت الدراسة إلى أنه ربما لا يتم استخدام القرض في الغرض المستهدف منه وذلك لعدم رغبة المزارعين الإفصاح عن أرباحهم الفعلية، وأن بنوك التمويل الأصغر لم تعد مستعدة لمنح القروض للمزارعين، لأن البنوك ينظرون إلى هذه المشروعات على أنها أكثر خطورة وتعتبر المشاركة فيها تنطوي علي مخاطرة، ولحل المشكلة، فإن المصدر المتاح للقروض يجب أن يتم توسعته ليشتمل على الصناعة المتوسطة والصغيرة شريطة توفير البنية التحتية المحلية التي تعمل على خفض التكاليف الاستثمارية المرتفعة نسبياً.

6) دراسة (Michael, Jeffery, 2012) بعنوان: "Access to finance and small enterprise growth Evidence from east Java"، يقوم هذا البحث باختبار الفرضية الشائعة بأن الوصول إلى الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية هو أحد المحددات الهامة للنمو على مستوى المنشآت، وتشير النتائج إلى أن الوصول إلى الائتمان لا يعد أحد المحددات ذات الدلالة بالنسبة لنمو المنشآت الصغيرة، وبدلاً من ذلك، يبدو أن خصائص هذه المنشآت هي التي تسبب النمو، وتوصلت الدراسة إلى أنه من المهم أن نأخذ في الاعتبار التنوع الغير ملحوظ لمثل هذه المنشآت والواقع الذي تعمل فيه، إلا أن الدراسة لم تعثر على أية أدلة على أن المنشآت التي يتوافر لديها سبيل للحصول على الائتمان تشهد حالة من النمو بمعدل أسرع من غيرها من المنشآت التي لا تحصل على مثل هذا الائتمان. وبدلاً من ذلك ترى الدراسة أن حالة

النمو تكون نتيجة للقطاع الذي تعمل فيه، وأيضاً حجمها المبدئي وعمرها ورأس المال البشري الذي تراكم في صورة زيادة عدد العمال العاملين في هذه المنشآت، ناهيك عن الخصائص الغير ملحوظة لهذه المنشآت والمجتمعات التي تقع فيها. والنقطة الجوهرية هي أن المنشآت التي تشهد حالة من النمو ربما تقوم بذلك لعدة أسباب ليس منها الوصول إلى الائتمان الرسمي.

ما تمتاز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- أن الدراسات التي تناولت المشروعات الصغرى ومشاكلها التمويلية ليست بالقليلة نسبيا، ولكن الحالة الليبية والتغيرات السياسية التي جرت وتجري في ليبيا تفيد بأن الدراسات التي أجريت علي الصناعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا لم تعد كافية نظراً للتغيرات الحاصلة.
- الدراسات العربية التي تناولت إسناد المؤسسات التمويلية وتعزيز دورها ليست كافية وإنما هي دراسات قليلة نسبياً وتحاكي أوضاعاً معينة في بعض البلدان العربية.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، ويتسم هذا المنهج بأنه يقرب نتائج الدراسة من الواقع حتى يتم وصف الظواهر بشكل دقيق، ولذلك يتناول الباحثون تفصيلاً للأسس المنهجية التي استخدموها في إعداد الدراسة، ويشمل ذلك فروض الدراسة، وتحديد نوع ومصادر البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، ومعدل الاستجابة، ومراجعة وترميز البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي للبيانات.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضيتين أساسيتين تم تحديدهما في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، إضافة إلى ما توصلت إليه مراجعة الباحثين للدراسات السابقة، وكلٍ من الأدبيات الخاصة بالمعوقات التمويلية، وتلك الخاصة باستمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وكذلك الدراسات الاستطلاعية التي قام بها الباحثون؛ ومن خلال المقابلات الشخصية التي تم اجراؤها مع عدد من أصحاب المشروعات في العاصمة الليبية طرابلس، وبذلك تم صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

– الفرضية الأولى: تستهدف هذه الفرضية التعرف على طبيعة العلاقة بين المعوقات التمويلية وبين استمرار المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد تم صياغة هذه الفرضية على النحو التالي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل (دور المنظمات الغير ربحية في التمويل، وآليات سداد القروض، وإجراءات الحصول على القرض، وخفض نسبة الفائدة، ومصدر التمويل، والمؤسسات الضامنة للقروض، وتكلفة الاقتراض) وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة(ربحية المشروع، وعدد العاملين، وشكل الملكية، وحجم المبيعات، والطاقة الإنتاجية، وتوظيف التكنولوجيا، والإدارة والتنظيم).

– الفرضية الثانية: تستهدف هذه الفرضية التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية على إجابات المشاركين في الاستقصاء، ولذلك جاءت الفرضية في صيغة فرض العدم على النحو التالي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لمعوقات التمويل وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول

للمتغيرات الاقتصادية التالية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

تحديد نوع ومصادر البيانات:

اعتمد الباحثان من أجل تحقيق أغراض الدراسة علي أسلوبي الدراسة النظرية التي تهدف إلى الحصول على البيانات الثانوية اللازمة لتحقيق غرض الدراسة، والدراسة الميدانية التي تهدف إلى الحصول على بيانات أولية من خلال التعرف على معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وما هي المشكلات التي تواجه هذه المشروعات وتعيق عملية استمرارها ونجاحها، وكيفية علاج هذه المشكلات من خلال إزالة عوائق التمويل الذي يمكن من خلاله تحسين وضع هذه المشروعات ودفعها نحو الاستمرار والنجاح، وفيما يلي أهم البيانات التي اعتمد عليها الباحثان في تحقيق أهداف هذه الدراسة:

1. البيانات الثانوية:

قام الباحثان بجمع البيانات الثانوية عن:

- أعداد المشروعات الصغرى والمتوسطة في العاصمة الليبية طرابلس موزعة حسب القطاعات.
- تقارير للمشروعات كل حسب القطاعات التي قام بتمويلها مصرف التنمية خلال سنوات الدراسة.

2. البيانات الأولية:

قام الباحثان بالتعرف على آراء واتجاهات أصحاب المشاريع المستفيدة من مصرف التنمية فيما يتعلق بمعوقات التمويل، وكذلك الأساليب والوسائل التي قد تسهم

في استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وللحصول على هذه المعلومات تم الاعتماد على عدد من الأدوات كما يلي:

الجدول (1) يبين عدد أعضاء مجتمع البحث

نوع القطاع	عدد المشروعات	المشاريع الفعلية
خدمي	3297	1260
صناعي	513	217
تجاري	1012	800
حرفي	665	240
المجموع	5487	2517

المصدر: من إعداد الباحثين، حسب بيانات مصرف التنمية.

– قائمة استقصاء: حيث قام الباحثان بتوزيعها وجمعها وتحليلها، ويتكون مجتمع الدراسة من عدد من مدراء المشروعات الصغرى والمتوسطة ومساعديهم المنتفعين من مصرف التنمية وذلك من أجل التعرف على اتجاهات أصحاب هذه المشروعات، فلقد تم إعداد استبانة بهدف التعرف على آرائهم حول الموضوعات التالية: (دور المنظمات الغير ربحية التمويلية، الدور الحكومي، تكلفة الإقراض، مصدر التمويل، آليات سداد القروض، ضمانات القروض، نقص التمويل، إجراءات الحصول على القرض، مركزية منح القروض).

حيث تم توزيع (55) استبانة رجع منها (38) استبانة فقط أي ما نسبته (69%).

– الملاحظة: من خلال قيام الباحثين بالدراسة الميدانية واتصالهم بالعديد من أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة.

– المقابلة الشخصية: حيث قام الباحثان بمقابلة عدد من ملاك ومدراء عينة مختارة من المشاريع الصغرى والمتوسطة.

أسلوب جمع البيانات:

تمثل الدراسات السابقة والكتب والدوريات ومنشورات مصرف ليبيا المركزي و البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة و مصرف التنمية فرع طرابلس أهم مصادر الباحثين في الحصول على البيانات الثانوية المستخدمة لتدعيم مشكلة الدراسة، فيما تمثل مصرف التنمية مصدراً للبيانات الأولية اللازمة لاختبار الفروض.

أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات:

بعد الانتهاء من جمع البيانات تم الاستعانة بالحاسب الآلي علي برنامج (SPSS V20) لتفريغ البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات، والتحقق من صحة الفروض التي سبق ذكرها، وقد تطلب ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي.

اختبار صحة الفروض:

(أ) اختبار الفرض الأول:

– ينص الفرض الرئيس الأول من فروض الدراسة، والذي تمت صياغته في صورة فرض العدم على أنه: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

ولاختبار معنوية الفرض: تم تقسيم الفرض إلى ثمانية فروض فرعية كما يلي:

1) الفرضية الفرعية 1/1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل وبين قدرة المنظمات التمويلية الغير ربحية على الحد من معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول (2) نتائج اختبار (T.test) للفرض الفرعي (1/1)

عناصر القياس	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
تتسم المنظمات الغير ربحية بالقدرة على تفهم مشكلات التمويل وإيجاد الحلول المناسبة لها.	.003	معنوي
تسهم المنظمات الغير ربحية بالحفاظ علي المشروعات الصغرى وتنميتها وتطويرها.	.001	معنوي
تلتزم المنظمات الغير ربحية التمويلية بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية من خلال عملها مع المشروعات الصغرى والمتوسطة.	.004	معنوي
تسهم المنظمات الغير ربحية التمويلية علي تشجيع الابتكار ومد يد العون للمشروعات الريادية.	.001	معنوي
تساعد المشروعات على الوصول إلى تحقيق رؤيتها المستقبلية.	.001	معنوي
تتمتع المنظمات الغير ربحية التمويلية بمستوى عالي من المرونة في التعامل مع حجم القرض الذي يتطلبه المشروع.	.003	معنوي
تتمتع المنظمات الغير ربحية الحكومية بمستوى عالي من المرونة في مسألة ضمانات القروض.	.005	معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

من الجدول السابق يتضح أنه توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد عينة الدراسة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (1/1) حيث أن مستوى المعنوية أقل من (0.05).

يتضح أن هناك فروقاً معنوية بين أفراد العينة محل الدراسة فيما يتعلق بمعوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وبالتالي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وبين قدرة المنظمات التمويلية الغير ربحية على الحد من معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

2) الفرضية الفرعية 2/1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل، وبين آليات سداد القرض.

جدول (3) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (2/1)

عناصر القياس	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
يتم جدولة القرض بطريقة سلسة وحسب القدرة المالية للمقترض.	.001	معنوي
يقبل المصرف إعادة الجدولة عند تعثر السداد.	.002	معنوي
يتم احتساب القسط الشهري بعد دراسة التدفقات المالية للمشروع.	.000	معنوي
يتم تجميع الأقساط إذا تعثر التسديد لفترة معينة وتصبح جميع الأقساط المستحقة واجبة الدفع.	.002	معنوي
يهدد المصرف بتصفية المشروع إذا تعثر السداد.	.003	معنوي
يستخدم المصرف الإجراءات القانونية لتحصيل الأقساط المتعثرة	.004	معنوي
إذا تعثر السداد أخشى التعرض للحبس.	.002	معنوي

يتضح من التحليل السابق أنه توجد فروق معنوية بين أفراد العينة محل الدراسة فيما يتعلق بعلاقة معوقات التمويل بآليات سداد القرض، وبالتالي تم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل، والذي ينص على أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وبين آليات سداد القرض للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

3) الفرضية الفرعية 3/1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل، وبين قدرة مصرف التنمية على تخفيض إجراءات القرض.

جدول (4) نتائج اختبار (T.test) للفرض الفرعي (3/1)

عناصر القياس	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
إجراءات الحصول على القرض طويلة ومعقدة وتعيق حصولي على القرض.	.005	معنوي
يطلب المصرف الكثير من المستندات قبل صدور القرار بالموافقة على القرض.	.002	معنوي
مدة الانتظار بعد استكمال الأوراق اللازمة طويلة نسبياً.	.004	معنوي
أشعر أن الكثير من الأوراق المطلوبة لا فائدة منها.	.002	معنوي
أعتقد أن طول فترة الإجراءات تعود لأسلوب قديم في إدارة المصرف.	.001	معنوي
أعتقد أن الكثير من المعلومات يجب أن تكون متوفرة لدى المصرف من مصادر حكومية.	.004	معنوي
أعتقد أن التعاون بين المصرف والجهات الحكومية يخفف عن أصحاب المشروعات.	.004	معنوي

يتضح للباحثين من الجدول السابق:

أنه توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصي منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (3/1) حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

يتضح من التحليل السابق أنه توجد فروق معنوية بين أفراد العينة محل الدراسة فيما يتعلق بمعوقات التمويل وقدرة مصرف التنمية على تخفيض إجراءات

القرض، وبالتالي تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل وبين قدرة مصرف التنمية على تخفيض إجراءات القرض.

4) الفرضية الفرعية 4/1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل، وبين قدرة مصرف التنمية على خفض نسبة الفائدة.

جدول (5) نتائج اختبار (T.test) للفرض الفرعي (4/1)

عناصر القياس	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
معدل الفائدة ثابت وهو مرهق لأصحاب المشروعات.	.004	معنوي
الفائدة المتراكمة تؤثر سلباً علي المشروع.	.000	معنوي
تعامل المصرف بالربا يشكل عائقاً أمامي في الحصول علي التمويل اللازم.	.000	معنوي
أتطلع لان يكون القرض مقابل نسبة ثابتة ولا تتأثر بالزيادة إذا تعثر السداد.	.009	معنوي
إن تخفيض نسبة الفائدة يشجع على الاستثمار.	.005	معنوي
يجب تشجيع المستثمرين على الاستثمار من خلال خفض نسبة الفائدة للمشروعات الصغرى والمتوسطة.	.000	معنوي

يتضح للباحثين من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصي منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (4/1) حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

يتضح من التحليل السابق أنه توجد فروق معنوية بين أفراد العينة محل الدراسة فيما يتعلق بقدرة مصرف التنمية على خفض نسبة الفائدة، وبالتالي تم رفض

الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل، وبين قدرة مصرف التنمية على خفض نسبة الفائدة.

5) الفرضية الفرعية 5/1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل، وبين مصدر التمويل.

جدول (6) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (5/1)

عناصر القياس	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
أفضل العمل من خلال تمويل مصرفي بنسبة تمويل معقولة.	.002	معنوي
الاستثمار من التمويل الذاتي أفضل الطرق لتمويل المشروعات.	.003	معنوي
أفضل المشاركة على الاقتراض من المصارف.	.003	معنوي
التمويل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية اضمن طرق التمويل.	.031	معنوي
الاقتراض من العائلة والأصدقاء يساعدني على امتلاك المشروع في المستقبل.	.012	معنوي
لا أعتقد أن نجاح المشروع يتحدد من اختيار مصدر التمويل.	.016	معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

يتضح للباحثين من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بالنسبة لاجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (5/1) حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

يتضح من التحليل السابق أنه توجد فروق معنوية بين أفراد العينة محل الدراسة فيما يتعلق بعلاقة معوقات التمويل بمصدر التمويل، وبالتالي تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل ومصدر التمويل.

6) الفرضية الفرعية 6/1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل، وبين قدرة المؤسسات الضامنه للقروض على تشجيع المصارف وأصحاب المشروعات علي الإقراض والاقتراض.

جدول (7) نتائج اختبار (T.test) للفرض الفرعي (6/1)

عناصر القياس	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%
تزيد المؤسسات الضامنة للقروض من إقبال أصحاب المشروعات على الاقتراض	.011	معنوي
تحقق المؤسسات الضامنة للقروض درجة عالية من الطمأنينة للمصرف	.020	معنوي
المؤسسات الضامنة للقروض تسهم في تخفيف إجراءات الحصول على القرض	.010	معنوي
المؤسسات الضامنة للقروض لا تعفي المشروعات من الضمانات على قروضهم	.013	معنوي
المؤسسات الضامنة للقروض لا تلتفت للناحية الشرعية في موضوع الاقتراض	.011	معنوي

يتضح للباحثين من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصي منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (6/1) حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

يتضح من التحليل السابق أنه توجد فروق معنوية بين أفراد العينة محل الدراسة فيما يتعلق بقدرة المؤسسات الضامنه للقروض على تشجيع المصارف وأصحاب المشروعات علي الإقراض والاقتراض، وبالتالي تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين معوقات التمويل، وبين قدرة المؤسسات الضامنه للقروض على تشجيع المصارف وأصحاب المشروعات علي الإقراض والاقتراض.

7) الفرضية الفرعية 7/1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الاقتراض واستمرار المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول (8) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (7/1)

عناصر القياس	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%
لا تقتصر تكلفة الاقتراض فقط على نسبة الفائدة.	.001	معنوي
التعثر في السداد قد يؤدي إلى ضياع المشروع.	.013	معنوي
تراكم الفوائد يتسبب في تعثر السداد.	.001	معنوي
الاقتراض قد يتسبب في إساءة سمعة صاحب المشروع.	.010	معنوي
الاقتراض قد يؤدي إلى عدم الجدوى الاقتصادية من المشروع.	.018	معنوي
الاقتراض يشعرني بالذنب إذا كان القرض ربوياً.	.006	معنوي

يتضح للباحثين من الجدول السابق: أنه توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (7/1) حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

يتضح من التحليل السابق أنه توجد فروق معنوية بين أفراد العينة محل الدراسة فيما يتعلق بعلاقة تكلفة الإقراض باستمرار المشروعات الصغرى والمتوسطة، وبالتالي رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين تكلفة الإقراض واستمرار المشروعات الصغرى والمتوسطة.

8) الفرضية الفرعية 8/1: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

جدول (9) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (8/1)

عناصر القياس	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
يسهم التمويل المصرفي في تحسين معدل ربحية المشروع	.01	معنوي
يسهم التمويل المصرفي في زيادة عدد العاملين في المشروع	.010	معنوي
يسهم التمويل المصرفي في تغيير شكل ملكية المشروع	.003	معنوي
يسهم التمويل المصرفي في تحسين حجم المبيعات	.002	معنوي
يحسن التمويل المصرفي من حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع	.001	معنوي
يسهم التمويل المصرفي في تحسين استخدام التقنيات الحديثة في المشروع	.010	معنوي
يساعد التمويل المصرفي على تحسين جودة الإدارة والتنظيم في المشروع	.001	معنوي

يتضح للباحثين من الجدول السابق أنه:

توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (8/1) حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

يتضح من التحليل السابق أنه توجد فروق معنوية بين أفراد العينة محل الدراسة فيما يتعلق بتطبيق بعلاقة التمويل المصرفي باستمرار المشروعات الصغرى والمتوسطة، وبالتالي تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي واستمرار المشروعات الصغرى والمتوسطة.

اختبار الفرضية الثانية: تستهدف هذه الفرضية التعرف على أثر المتغيرات الاقتصادية على إجابات المشاركين في الاستقصاء، ولذلك جاءت الفرضية في صيغة فرض العدم كالآتي:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لمعوقات التمويل وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول

للمتغيرات التالية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

اختبار الفرض الفرعي 1/2:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة المنظمات التمويلية الغير ربحية وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

جدول (10) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (1/2)

عناصر القياس	عمر المشروع		نوع المشروع		الشكل القانوني		طريق الحيازة		عدد العاملين	
	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
تتسم تفهم مشكلات التمويل وإيجاد الحلول المناسبة لها	0.01	معنوي	0.10	غير معنوي	0.32	غير معنوي	0.33	غير معنوي	0.07	غير معنوي
تسهم بالحفاظ علي المشروعات الصغرى وتنميتها وتطويرها	0.28	غير معنوي	0.93	غير معنوي	0.15	غير معنوي	0.09	غير معنوي	0.25	غير معنوي
تلتزم بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية من خلال عملها مع المشروعات الصغرى والمتوسطة	0,02	معنوي	0.37	غير معنوي	0.11	غير معنوي	0.01	معنوي	0.01	معنوي
تسهم في تشجيع الابتكار ومساعدة المشروعات الريادية	0.15	غير معنوي	0.82	غير معنوي	0.03	معنوي	0.07	غير معنوي	0.67	غير معنوي
تساعد المشروعات على الوصول إلي تحقيق رؤيتها المستقبلية	0.01	معنوي	0.53	غير معنوي	0.05	غير معنوي	0.43	غير معنوي	0.03	معنوي
تتمتع بمستوى عال من المرونة في التعامل مع حجم القرض الذي يتطلبه المشروع	0.79	غير معنوي	0.15	غير معنوي	0.26	غير معنوي	0.55	غير معنوي	0.79	غير معنوي
تتمتع بمستوى عال من المرونة في مسألة ضمانات القروض	0.09	غير معنوي	0.55	غير معنوي	0.17	غير معنوي	0.68	غير معنوي	0.12	غير معنوي
تتمتع بمستوى عال من التفهم وإعادة جدولة تسديد القروض	0.01	معنوي	0.10	غير معنوي	0.32	غير معنوي	0.33	غير معنوي	0.07	غير معنوي

يتضح للباحثين من الجدول السابق أنه:

– لا توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (1/2) تؤول لـ (نوع المشروع). حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الأول والثالث والخامس والثامن، المرتبط بعمل المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الرابع، المرتبط بالشكل القانوني للمشروع كون مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثالث، المرتبط بطريقة حيازة المشروع كون مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

وتوصل الباحثان إلى:

إثبات الفرض البديل المشتق من الفرض الفرعي 1/2 أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة المنظمات التمويلية الغير ربحية وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

اختبار الفرض الفرعي 2/2:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لآليات سداد القرض في مصرف التنمية وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الاقتصادية الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

جدول (11) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (2/2)

عناصر القياس	عمر المشروع		نوع المشروع		الشكل القانوني		طريق الحيازة		عدد العاملين	
	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
يتم جدولة القرض بطريقة سلسة وحسب القدرة المالية للمقترض	0.15	غير معنوي	0.82	غير معنوي	0.03	معنوي	0.7	غير معنوي	0.67	غير معنوي
يقبل المصرف إعادة الجدولة عند تعثر السداد	0.01	معنوي	0.53	غير معنوي	0.05	غير معنوي	0.43	غير معنوي	0.03	معنوي
يتم احتساب القسط الشهري بعد دراسة التدفقات المالية للمشروع	0.10	غير معنوي	0.81	غير معنوي	0.22	غير معنوي	0.04	معنوي	0.03	معنوي
يتم تجميع الأقساط إذا تعثر التسديد لفترة معينة وتصبح جميع الأقساط المستحقة واجبة الدفع	0.61	غير معنوي	0.31	غير معنوي	0.03	معنوي	0.08	غير معنوي	0.10	غير معنوي
يهدد المصرف بتصفية المشروع إذا تعثر السداد	0.61	غير معنوي	0.70	غير معنوي	0.07	غير معنوي	0.21	غير معنوي	0.25	غير معنوي
يستخدم المصرف الإجراءات القانونية لتحصيل الأقساط المتعثرة	0.79	غير معنوي	0.15	غير معنوي	0.26	غير معنوي	0.55	غير معنوي	0.79	غير معنوي
إذا تعثر السداد أخشى التعرض للحبس	0.09	غير معنوي	0.55	غير معنوي	0.17	غير معنوي	0.68	غير معنوي	0.12	غير معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

يتضح للباحثين من الجدول السابق:

– لا توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصي منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (2/2) تؤول لنوع المشروع، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثاني المرتبط بعمر المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الأول والرابع المرتبط بالشكل القانوني للمشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثالث المرتبط بطريقة حيازة المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثاني والثالث المرتبط بعدد العاملين في المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه:

– نثبت الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لآليات سداد القرض في مصرف التنمية وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول لنوع المشروع.

– نثبت الفرضية البديلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لآليات سداد القرض في مصرف التنمية وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

اختبار الفرض الفرعي 3/2:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة مصرف التنمية على تخفيض إجراءات القرض وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

جدول (12) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (3/2)

عناصر القياس	عمر المشروع		نوع المشروع		الشكل القانوني		طريق الحيازة		عدد العاملين	
	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
إجراءات الحصول على القرض طويلة ومعقدة ومعيقة	0.60	غير معنوي	0.65	غير معنوي	0.10	غير معنوي	0.21	غير معنوي	0.41	غير معنوي
يطلب المصرف الكثير من المستندات قبل الموافقة على القرض	0.86	غير معنوي	0.16	غير معنوي	0.16	غير معنوي	0.51	غير معنوي	0.64	غير معنوي
مدة الانتظار بعد استكمال الأوراق اللازمة طويلة نسبياً	0.13	غير معنوي	0.61	غير معنوي	0.15	غير معنوي	0.60	غير معنوي	0.09	غير معنوي
اشعر أن الكثير من الأوراق المطلوبة لا فائدة منها	0.01	معنوي	0.09	غير معنوي	0.41	غير معنوي	0.33	غير معنوي	0.11	غير معنوي
طول فترة الإجراءات تعود لأسلوب قديم في إدارة المصرف	0.25	غير معنوي	1.00	غير معنوي	0.24	غير معنوي	0.10	غير معنوي	0.47	غير معنوي
أكثر معلومات المصرف يجب أن تكون حكومية المصدر	0.58	غير معنوي	0.35	غير معنوي	0.02	معنوي	0.10	غير معنوي	0.07	غير معنوي
التعاون بين المصرف والحكومة يخفف عن أصحاب المشروعات	0.03	معنوي	0.34	غير معنوي	0.15	غير معنوي	0.01	معنوي	0.01	معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

يتضح للباحثين من الجدول السابق:

– لا توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (3/2) تؤول لنوع المشروع، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الرابع والسابع المرتبط بعمر المشروع، كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس السادس، المرتبط بالشكل القانوني للمشروع للمستقصي منهم كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس السابع المرتبط بطريقة حيازة المشروع للمستقصي منهم كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإننا:

– نثبت الفرضية البديلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة مصرف التنمية على تخفيض إجراءات القرض وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

– نثبت الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة مصرف التنمية على تخفيض إجراءات القرض وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول لعمر المشروع.

اختبار الفرض الفرعي 4/2:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة مصرف التنمية على تخفيض نسبة الفائدة وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى

والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القـانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

جدول (13) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (4/2)

عناصر القياس	عمر المشروع		نوع المشروع		الشكل القانوني		طريق الحيازة		عدد العاملين	
	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
معدل الفائدة ثابت وهو مرهق لأصحاب المشروعات	0.34	غير معنوي	0.16	غير معنوي	0.23	غير معنوي	0.26	غير معنوي	0.78	غير معنوي
الفائدة المتراكمة تؤثر سلباً علي المشروع	0.08	غير معنوي	0.86	غير معنوي	0.19	غير معنوي	0.04	معنوي	0.02	معنوي
تعامل المصرف بالربا بشكل يعيق حصولي علي التمويل اللازم	0.11	غير معنوي	0.80	غير معنوي	0.32	غير معنوي	0.99	غير معنوي	0.60	غير معنوي
أتطلع لان يكون القرض مقابل نسبة ثابتة لا تزيد إذا تعثر السداد	0.32	غير معنوي	0.09	غير معنوي	0.06	غير معنوي	0.82	غير معنوي	0.73	غير معنوي
إن تخفيض نسبة الفائدة يشجع على الاستثمار	0.38	غير معنوي	0.36	غير معنوي	0.14	غير معنوي	0.25	غير معنوي	0.63	غير معنوي
خفض نسبة الفائدة للمشروعات يشجع الاستثمار	0.39	غير معنوي	0.16	غير معنوي	0.01	معنوي	0.16	غير معنوي	0.80	غير معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

يتضح للباحثين من الجدول السابق:

– لا توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء من الفرض الفرعي (4/2) تؤول لعمر المشروع ولنوع المشروع، حيث أن مستوى المعنوية أكثر من 0.05.

– توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء فيما يتعلق بعنصر القياس السادس من الفرض الفرعي (4/2) تؤول للشكل القانوني، حيث أن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء فيما يتعلق بعنصر القياس الثاني من الفرض الفرعي (4/2) تؤول لطريقة حيازة المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء فيما يتعلق بعنصر القياس الثاني، من الفرض الفرعي (4/2) تؤول لعدد العاملين في المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإننا:

– نثبت الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة مصرف التنمية على تخفيض نسبة الفائدة وبين استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية:(عمر المشروع، نوع المشروع).

– ونثبت الفرضية البديلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة مصرف التنمية على تخفيض نسبة الفائدة وبين استمرار عمل

المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

اختبار الفرض الفرعي 5/2:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لأثر مصدر التمويل على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

جدول (14) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (5/2)

عناصر القياس	عمر المشروع		نوع المشروع		الشكل القانوني		طريق الحيازة		عدد العاملين	
	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%
أفضل العمل من خلال تمويل مصرفي بنسبة تمويل معقولة.	0.01	معنوي	0.13	غير معنوي	0.01	معنوي	0.22	غير معنوي	0.01	معنوي
الاستثمار من التمويل الذاتي أفضل الطرق لتمويل المشروعات.	0.27	غير معنوي	0.82	غير معنوي	0.18	غير معنوي	0.56	غير معنوي	0.03	معنوي
أفضل المشاركة على الاقتراض من البنوك.	0.08	غير معنوي	0.72	غير معنوي	0.25	غير معنوي	0.17	غير معنوي	0.92	غير معنوي
التمويل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية اضمن طرق التمويل	0.19	غير معنوي	0.68	غير معنوي	0.01	معنوي	0.01	معنوي	0.04	معنوي
الاقتراض من العائلة والأصدقاء يساعدني على امتلاك المشروع في المستقبل.	0.11	غير معنوي	0.80	غير معنوي	0.32	غير معنوي	0.99	غير معنوي	0.60	غير معنوي
لا اعتقد أن نجاح المشروع يتحدد من اختيار مصدر التمويل.	0.32	غير معنوي	0.09	غير معنوي	0.06	غير معنوي	0.82	غير معنوي	0.73	غير معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

يتضح للباحثين من الجدول السابق:

– لا توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (5/2) تؤول لنوع المشروع، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الأول المرتبط بعمر المشروع المستقصى منهم كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الأول والرابع والمرتبط بالشكل القانوني للمشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الرابع المرتبط بطريقة حيازة المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الأول والثاني والرابع المرتبط بعدد عمال المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإننا:

– نثبت الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لأثر مصدر التمويل على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول لنوع المشروع.

– نثبت الفرضية البديلة بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لأثر مصدر التمويل على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

اختبار الفرض الفرعي6/2:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة المؤسسات الضامنة للقروض على تشجيع المصارف وأصحاب المشروعات على الإقراض والاقتراض على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

جدول (15) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (6/2)

عناصر القياس	عمر المشروع		نوع المشروع		الشكل القانوني		طريق الحيازة		عدد العاملين	
	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
تزيد من إقبال أصحاب المشروعات على الاقتراض	0.21	غير معنوي	0.99	غير معنوي	0.16	غير معنوي	0.09	غير معنوي	0.48	غير معنوي
تحقق درجة عالية من الطمأنينة للمصرف	0.19	غير معنوي	0.45	غير معنوي	0.30	غير معنوي	0.05	غير معنوي	0.00	معنوي
تسهم في تخفيف إجراءات الحصول على القرض	0.26	غير معنوي	0.07	غير معنوي	0.01	معنوي	0.02	معنوي	0.12	غير معنوي
لا تعفي أصحاب المشروعات من توفير الضمانات على قروضهم	0.09	غير معنوي	0.42	غير معنوي	0.01	معنوي	0.02	معنوي	0.64	غير معنوي
لا تلتفت للناحية الشرعية في موضوع الاقتراض	0.73	غير معنوي	0.81	غير معنوي	0.22	غير معنوي	0.03	معنوي	0.16	غير معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

يتضح للباحثين من الجدول السابق:

– لا توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (6/2) تؤول لعمر المشروع، ولنوع المشروع، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثالث والرابع المرتبط بنوع المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثالث والرابع والخامس، المرتبط بطريقة حيازة المشروع، كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثاني المرتبط بعدد عمال المشروع، كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإننا:

– نثبت الفرضية البديلة بأنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات إفراد العينة بالنسبة لقدرة المؤسسات الضامنة للقروض على تشجيع المصارف وأصحاب المشروعات على الإقراض والاقتراض على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

– نثبت الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لقدرة المؤسسات الضامنة للقروض على تشجيع المصارف وأصحاب المشروعات علي الإقراض والاقتراض على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الاقتصادية الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع).

اختبار الفرض الفرعي 7/2:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لتكلفة الاقتراض على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

جدول (16) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (7/2)

عناصر القياس	عمر المشروع		نوع المشروع		الشكل القانوني		طريق الحيازة		عدد العاملين	
	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند $\alpha = 5\%$
لا تقتصر تكلفة الاقتراض فقط على نسبة الفائدة	0.07	غير معنوي	0.35	غير معنوي	0.20	غير معنوي	0.92	غير معنوي	0.41	غير معنوي
التعثر في السداد قد يؤدي إلى ضياع المشروع	0.20	غير معنوي	0.25	غير معنوي	0.47	غير معنوي	0.21	غير معنوي	0.20	غير معنوي
تراكم الفوائد يتسبب في تعثر السداد	o.27	غير معنوي	0.00	معنوي	0.26	غير معنوي	0.66	غير معنوي	0.43	غير معنوي
الاقتراض قد يتسبب في إساءة سمعة صاحب المشروع	0.62	غير معنوي	0.99	غير معنوي	0.16	غير معنوي	0.16	غير معنوي	0.64	غير معنوي

الاقتراض قد يؤدي إلى عدم الجدوى الاقتصادية من المشروع	0.39	غير معنوي	0.14	غير معنوي	0.21	غير معنوي	0.25	غير معنوي	0.21	غير معنوي
الاقتراض يشعرني بالذنب إذا كان القرض ربوياً	0.37	غير معنوي	0.68	غير معنوي	0.53	غير معنوي	0.38	غير معنوي	0.77	غير معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

يتضح للباحين من الجدول السابق:

– لا توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (7/2) تؤول لعمر المشروع، والشكل القانوني للمشروع، وطريقة حيازة المشروع، وعدد العاملين بالمشروع، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثالث المرتبط بنوع المشروع، كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإننا:

نثبت الفرضية البديلة بأنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لتكلفة الاقتراض على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول لنوع المشروع.

نثبت الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لتكلفة الاقتراض على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الاقتصادية الآتية: (عمر المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

اختبار الفرض الفرعي 8/2:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة للتمويل المصرفي على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، نوع المشروع، الشكل القانوني للمشروع، طريقة حيازة المشروع، عدد العاملين في المشروع).

جدول (17) نتائج اختبار(T.test) للفرض الفرعي (8/2)

عناصر القياس	عمر المشروع		نوع المشروع		الشكل القانوني		طريق الحيازة		عدد العاملين	
	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%	قوة الاختبار	القرار الإحصائي عند α = 5%
يسهم التمويل المصرفي في تحسين معدل ربحية المشروع.	0.54	غير معنوي	0.17	غير معنوي	0.17	غير معنوي	0.10	غير معنوي	0.22	غير معنوي
يسهم التمويل المصرفي في زيادة عدد العاملين في المشروع.	0.28	غير معنوي	0.84	غير معنوي	0.04	معنوي	0.19	غير معنوي	0.52	غير معنوي
يسهم التمويل المصرفي في تغيير شكل ملكية المشروع.	0.42	غير معنوي	0.26	غير معنوي	0.42	غير معنوي	0.81	غير معنوي	0.74	غير معنوي
يسهم التمويل المصرفي في تحسين حجم المبيعات.	0.88	غير معنوي	0.86	غير معنوي	0.30	غير معنوي	0.78	غير معنوي	0.39	غير معنوي
يحسن التمويل المصرفي من حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع.	0.83	غير معنوي	0.20	غير معنوي	0.19	غير معنوي	0.64	غير معنوي	0.16	غير معنوي
يسهم التمويل المصرفي في زيادة وتحسين مستوى استخدام التقنيات الحديثة في المشروع.	0.15	غير معنوي	0.82	غير معنوي	0.03	معنوي	0.07	غير معنوي	0.67	غير معنوي
يساعد التمويل المصرفي على تحسين جودة الإدارة والتنظيم في المشروع.	0.01	معنوي	0.53	غير معنوي	0.05	غير معنوي	0.43	غير معنوي	0.03	معنوي

(*) من إعداد الباحثين.

يتضح للباحثين من الجدول السابق:

– لا توجد فروق معنوية بالنسبة لإجابات المستقصى منهم فيما يخص جميع أفراد العينة التي شملها الاستقصاء في جميع عناصر الفرض الفرعي (8/2) تؤول لنوع المشروع، وطريق حيازة المشروع، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس السابع المرتبط بعمر المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس الثاني والسادس المرتبط بالشكل القانوني للمشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

– توجد فروق معنوية فيما يتعلق بعنصر القياس السابع المرتبط بعدد العاملين في المشروع كون مستوى المعنوية أقل من 0.05.

وبناءً عليه فإننا:

نثبت الفرضية البديلة بأنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لأثر التمويل المصرفي على استمرار عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤول للمتغيرات الاقتصادية الآتية: (عمر المشروع، الشكل القانوني للمشروع، عدد العاملين في المشروع).

ونثبت الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين استجابات افراد العينة بالنسبة للتمويل المصرفي على استمرار عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (نوع المشروع، طريقة حيازة المشروع).

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

توصل الباحثان إلى ما يلي:

– إثبات الفرضية البديلة بأنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة لأثر التمويل المصرفي على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (عمر المشروع، الشكل القانوني للمشروع، عدد العاملين في المشروع).

– إثبات الفرضية الصفرية بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة بالنسبة للتمويل المصرفي على استمرار عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة تؤول للمتغيرات الآتية: (نوع المشروع، طريقة حيازة المشروع).

ويمكن توضيح بعض النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

1– النتائج المتعلقة بالمنظمات التمويلية الغير ربحية: موافقة المستقصي منهم على أن المنظمات الغير ربحية التمويلية تلتزم بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية من خلال عملها مع المشروعات الصغرى والمتوسطة. وتسهم بالحفاظ على المشروعات الصغرى وتنميتها وتطويرها، ولكن المستقصى منهم لا يقطعون بأن المنظمات الغير ربحية التمويلية تتمتع بمستوى عالي من التفهم لمشكلاتهم وإنها مستعدة لإعادة جدولة تسديد القروض.

2– النتائج المتعلقة باليات سداد القرض: خشية المستقصى منهم من تعثر السداد ومن ثم التعرض للحبس خاصة في ظل سياسة المصرف باستخدام الإجراءات القانونية لتحصيل الأقساط المتعثرة ولذلك هم لا يثقون أن تتم عملية جدولة القرض بطريقة سلسة وحسب القدرة المالية للمقترض.

3- النتائج المتعلقة بإجراءات الحصول على القرض: موافقة المستقصى منهم على أن التعاون بين المصرف والجهات الحكومية يخفف عن أصحاب المشروعات ويعتقدون بأن الكثير من المعلومات يجب أن تكون متوفرة لدى المصرف من مصادر حكومية من أجل تخفيف الإجراءات، لأنهم يعتبرون أن طول فترة الإجراءات تعود لأسلوب قديم ما زال مستمراً في إدارة المصرف.

4- النتائج المتعلقة بنسبة الفائدة: موافقة المستقصى منهم على أن تعامل المصرف بالربا يشكل عائقاً أمامهم في الحصول على التمويل اللازم، ويتطلع بعض المستقصى منهم بأن يكون القرض مقابل نسبة ثابتة ولا تتأثر بالزيادة إذا تعثر السداد ولكنهم غير واثقين من أن الفائدة المتراكمة تؤثر سلباً على المشروع، وربما يعود هذا لأن نسبة من المستقصى منهم لا يكترثون بقيمة الفائدة التي تصل إلى 2% سنوياً.

5- النتائج المتعلقة بمصدر التمويل: موافقة المستقصى منهم على أن الاستثمار من التمويل الذاتي أفضل الطرق لتمويل المشروعات، ولذلك يفضلون المشاركة على الاقتراض من المصارف، ولكنهم لا يعطون أفضلية للعمل من خلال قرض مصرفي بنسبة تمويل حتى وإن كانت معقولة لأن الناس يخشون من الوقوع في الحرام إذا تعاملوا بالربا.

6- النتائج المتعلقة بالمؤسسات الضامنة للقروض: موافقة المستقصي منهم بأن المؤسسات الضامنة للقروض تحقق درجة عالية من الطمأنينة للمصرف وهي في نفس الوقت تسهم في تخفيف إجراءات الحصول على القرض ولكن المستقصي منهم ليسوا واثقين من أن المؤسسات الضامنة للقروض تزيد من إقبال أصحاب المشروعات على الاقتراض.

7- النتائج المتعلقة بتكلفة القرض: موافقة المستقصى منهم على أن الاقتراض قد يؤدي إلى عدم الجدوى الاقتصادية من المشروع، خاصة في حالة دخوله في الفائدة المركبة، ويرى البعض أن الاقتراض قد يتسبب في إساءة سمعة صاحب المشروع، ورغم ذلك فهم لا يؤكدون بأن التعثر في السداد قد يتسبب في ضياع المشروع.

8- النتائج المتعلقة بعلاقة التمويل المصرفي باستمرار المشروعات الصغرى والمتوسطة: موافقة المستقصى منهم على أن التمويل المصرفي يسهم في تحسين معدل ربحية المشروع، وتحسين حجم المبيعات، ولكنهم لا يرون بالضرورة أن التمويل يسهم في زيادة عدد العاملين في المشروع.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي وصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1- تشجيع عمل المنظمات الغير ربحية التمويلية كونها تلتزم بالمسئولية الاجتماعية والأخلاقية من خلال عملها مع المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتسهم بالحفاظ علي المشروعات الصغيرة وتنميتها وتطويرها، وتحسين قدرتها على الابتكار، وقدرتها على تفهم مشكلات المشروعات، ومساعدتها على تحقيق رؤيتها المستقبلية.

2- تعزيز التعاون بين المصرف والجهات الحكومية بهدف التخفيف عن أصحاب المشروعات والاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى المصرف من مصادر حكومية، من أجل تخفيف الإجراءات، والتقليل من الأوراق والمستندات المطلوبة قدر الإمكان.

3- تشجيع التمويل وفق قواعد الشريعة الإسلامية لأن تعامل المصرف بالربا يشكل عائقاً أمام الكثيرين في الحصول على التمويل اللازم، ولأن التمويل الإسلامي يعتمد نسبة ثابتة لا تتأثر بالزيادة إذا تعثر السداد، وخفض نسبة الفائدة قدر الإمكان، وإلغاء الفائدة المتراكمة واستخدام الصيغ الإسلامية في الإقراض.

4- تشجيع الاستثمار من التمويل الذاتي والمشاركة البينية بين عدد من الشركاء باعتباره أفضل الطرق لتمويل المشروعات، والاستفادة من المدخرات في تمويل المشروعات.

5- تشجيع عمل المؤسسات الضامنة للقروض كونها تحقق درجة عالية من الطمأنينة للمصرف، وتسهم في تخفيف إجراءات الحصول على القرض، وأن تهتم هذه المؤسسات بالنواحي الشرعية، لأن نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات المحتاجين للتمويل يهتمون بهذا الأمر.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- أحمد هيثم الباقي، خوله كنينه، "مقاربة دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد العربي للصناعات الهندسية"، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2012.

2- أيمن عمرو، الصناعات والمشروعات الصغيرة، مدخل تطبيقي معاصر، دار المعارف، 2010.

3- ثابت عبد الرحمن إدريس، "تحليل أسباب فشل مشروعات الأعمال الصغيرة -هل تتوافر المهارات الإدارية والتسويقية لدى أصحاب ومديري هذه المشروعات؟- آفاق جديدة للدراسات التجارية مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2011.

4- ثابت عبد الرحمن إدريس، تحليل أسباب فشل مشروعات الأعمال الصغيرة، هل تتوافر المهارات الإدارية والتسويقية لدى أصحاب ومديري هذه المشروعات، مجلة آفاق للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية السنة 23، العدد 1، 2011.

5- صلاح الدين السيسي، المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة، طريق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ونماذج لدراسات الجدوى وتقييم المشروعات، 2013.

6- علاء عبد الرضا عبد الهادي، "أهمية التأهيل والتحديث في دعم القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية العراق"، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2012.

7- فاطمة مكي، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، للسنوات (1994-2008)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم اقتصاد، 2010.

8- فائق مشعل قدوري، ياسين موسي جاسم الدوري، "تطوير الصناعات الصغيرة العربية وآفاق المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل (رؤية استراتيجية مقترحة)"، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2012.

9- ليث القصيرى، وبلال الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، 2012.

10- محمد الهوارى، "برنامج تطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة في تونس، 2012.

11- محمد كاشو ورقة علمية بعنوان "دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب وإدماج المرأة في النشاط الاقتصادي" مقدمة لمؤتمر "الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي قاطرة التشغيل والتنمية"، والذي أقامته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، 2012م.

12- محمد كنشو، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة (قاطرة التشغيل والتنمية)"، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2012.

13- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، المجلد 50 الربع الثاني 2010.

14- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة- قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، الدورة 38، القاهرة، ج م ع، 2011.

15- منظمة العمل العربية (المركز العربي لتنمية الموارد البشرية): المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، 2010.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- James & others, "Small and Medium Enterprise Financing in Transition Economies", International Atlantic Economic Society 6 January 2011.

2- Massimo G. Colombo, KeldLaursen, Mats Magnusson, and Cristina Rossi-Lamastra, (2012), "Introduction: Small Business and Networked Innovation: Organizational and Managerial Challenges", Journal of Small Business Management 349.181.190.

3- Michael A. McPherson, Jeffrey J. Rous (2012), "Access to finance and small enterprise growth Evidence from east Java ", University of North Texas, USA.

4- O.C. Odebiyi and 2O.J. Olaoye, (2012) , " Small and Medium Scale Aquaculture Enterprises (SMES) Development in Ogun State, Nigeria: The Role of Microfinance Banks", Libyan Agriculture Research Center Journal International 3 (1): 01-06, ISSN 2219-4304, © IDOSI Publications, 2012.

5- The status Bank lending to SME's with MENA (joint survey Jane 2010.

6- Tulus& others, (2011),"Development of small and medium enterprises in a developing country: The Indonesian case", Journal of

Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy, Vol. 5 Iss: 1 pp. 68 - 82. http://dx.doi.org.

7- Mabhungu& others, (2011) " Factors influencing micro and small enterprises' access to finance since the adoption of multi-currency system in Zimbabwe", Journal of Business Management and Economics Vol.

8- Hanna Hottenrott, (2009) "R&D investment and financing constraints of small and medium-sized firms.